

أثر المخاطر المالية والتشغيلية في ربحية المصارف  
السورية الخاصة

**The impact of financial and operational risks on the  
profitability of private Syrian banks**

إعداد الطالب: محمد عبد الرؤوف شنار

إشراف الدكتورة: منال الموصللي

2019/2020

## ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر المخاطر المالية والتشغيلية في ربحية المصارف السورية الخاصة، بالاعتماد على البيانات المالية الرسمية المعلنة والصادرة عن المصارف مجتمع وعينة الدراسة والبالغ عددها أربعة عشر مصرفاً، خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ لغاية عام ٢٠١٩، ولتحقيق هدف الدراسة تم توظيف اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ( Dicky Fuller) واختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (Hausman) لمعرفة أي النماذج أكثر ملاءمة للدراسة بين نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects model) حيث تم استخدام أحد نماذج ال Panel Data وهو نموذج التأثيرات العشوائية لاختبار أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وبينت النتائج وجود أثر سلبي للمخاطر الائتمانية والتشغيلية في ربحية المصارف السورية الخاصة، وعدم وجود أثر معنوي لمخاطر السيولة في ربحية المصارف.

### **Abstract:**

This study aims to test the impact of financial and operational risks on the profitability of private Syrian banks. The test was done using the official public financial records between 2013 and 2019 of the 14 studied banks. And to achieve that goal, unit root has been tested against the studied variables using Dicky Fuller test, and the study assumptions have been tested using Hausman Test to find out which of the models (Random

Effect Model and Fixed Effects Model) fits better with the study. As a result, one of the Panel Data Models (the Random effects model) has been used to test the relation between the independent variables and the dependent variable. The results show that there is a significant adverse impact of the credit and operational risks on the profitability of private Syrian banks. It also show that there isn't a significant impact of the financial liquidity risks on the profitability the banks.

**كلمات مفتاحية:** المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، الربحية، Panel Data، unit root، المصارف السورية.

﴿ تَوَلَّيْنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ﴾

إلهي....

٢٤ عاماً مضت بلطفك وولائتك ورحمتك لك الحمد حتى ترضى

﴿ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

أمي....

٢٤ عاماً مضت وعيناها لا تنام وصوتها كل صباح هو الملاذ الآمن الذي نلجأ

إليه

أبي....

٢٤ عاماً والأبوة بكل ما تحملها من معاني تجسدت فيك، اقتبست منك كل

المعاني في حياتي

﴿ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ ﴾

أخواتي....

٢٤ عاماً مضت بسندكم ودعمكم وحبكم الصادق دعائي لكم بسعادة الدارين

﴿ رَبِّ أَخَوَةٌ لَمْ تَلِدْهُمْ أُمِّي ﴾

أصدقائي....

٢٤ عاماً مضت وأنتم رفاق دربي في السراء والضراء لكم كل السعادة والهناء

# الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،  
تقديراً مني أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى المعهد العالي لإدارة الأعمال وإدارة وأساتذة  
وموظفين، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتورة الفاضلة منال الموصلي على ما  
قدمت من نصح وإرشاد لإتمام هذه الدراسة، والشكر موصول إلى جميع الدكاترة الذين  
رعوني خلال الخمسة أعوام وأخص بالذكر الدكتورة غادة عباس/ الدكتور راغب  
الغصين / الدكتور ياسر كفا على ما قدموه لي خلال سنوات الاختصاص.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني لإتمام هذا العمل المتواضع.

## قائمة المحتويات

٢	ملخص الدراسة:
٩	الإطار العام للدراسة
١٠	المقدمة:
١١	الدراسات السابقة:
١١	الدراسات العربية:
١٣	الدراسات الأجنبية:
١٦	مشكلة الدراسة:
١٦	فرضيات الدراسة:
١٦	أهمية الدراسة:
١٦	أهداف الدراسة:
١٧	مجتمع وعينة الدراسة:
١٧	متغيرات الدراسة:
١٨	مصادر جمع البيانات وفترة الدراسة:
١٨	منهجية الدراسة:
١٩	الفصل الأول
١٩	الإطار النظري
٢٠	المبحث الأول
٢٠	المخاطر المصرفية
٢٠	أولاً: مفهوم الخطر:
٢١	ثانياً: أنواع الخطر في المصارف:
٢٧	ثالثاً: مقاييس الخطر:
٢٨	رابعاً: قياس المخاطر المصرفية:
٣٠	المبحث الثاني
٣٠	ربحية المصارف
٣٠	أولاً: مفهوم الربح والربحية:
٣٣	ثانياً: أهمية الربحية في المصارف التجارية:
٣٤	ثالثاً: مصادر الربحية في المصارف التجارية:

٣٦	رابعاً: مقاييس الربحية في المصارف التجارية:
٣٩	خامساً: العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية:
٣٩	أولاً: عوامل البيئة الداخلية:
٤٥	ثانياً: عوامل البيئة الخارجية:
٤٨	الفصل الثاني
٤٨	الدراسة التطبيقية لأثر المخاطر المالية والتشغيلية في ربحية المصارف السورية الخاصة
٤٩	المبحث الأول
٤٩	عينة الدراسة ومتغيراتها
٤٩	أولاً: عينة الدراسة:
٥١	ثانياً: متغيرات الدراسة:
٥٤	ثالثاً: الأسلوب المستخدم:
٥٥	المبحث الثاني
٥٥	توصيف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات
٥٥	أولاً: توصيف متغيرات الدراسة:
٥٥	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:
٥٩	ثانياً: اختبار جذر الوحدة:
٦٠	ثالثاً: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:
٦٠	١- اختبار (Hausman Test):
٦٢	٢- اختبار فرضية الدراسة باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model):
٦٣	النتائج والتوصيات
٦٣	أولاً: النتائج:
٦٣	ثانياً: التوصيات:
٦٤	المراجع

## قائمة الجداول

٥٠	الجدول (١): معلومات عن المصارف المدروسة
٥٦	الجدول (٢): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة
٦٠	الجدول (٣): نتائج اختبار ADF Fisher Unit Root Test
٦١	الجدول (٤): نتائج اختبار Hausman
٦٢	الجدول (٥): نتائج نموذج (Random effects model)



# الفصل التمهيدي

## الإطار العام للدراسة

## المقدمة:

لما كانت الربحية المصرفية تعكس الصورة الواقعية للعملية الاستثمارية، وتشكل معياراً للحكم على مدى نجاح المؤسسة المصرفية أو فشلها في حسن استخدام مصادر الأموال وتوظيفها، فإن المحافظة على تحقيق مستويات مرغوبة من الربحية المصرفية تحتل أهمية بالغة في السياسات الإدارية وفي الأدبيات المصرفية.

ولعل المخاطر المصرفية قد تعتبر أحد أبرز العوامل التي تترك أثرها على الربحية وتجعل نتائج أعمال البنك عرضة للخسارة في حال تجاوز حجم هذه المخاطر لحدود معينة، وذلك باعتبار أن المخاطر المصرفية تشكل السمة الملازمة للعمل المصرفي الذي تحكمه قواعد المخاطرة والمجازفة في سبيل الحصول على الربح.

وانطلاقاً من التلازم بين المخاطر والعمل المصرفي، ونظراً للحدثة النسبية للقطاع المصرفي الخاص في سورية وضعف أدوات إدارة المخاطر مقارنة مع البنوك الأخرى ذات التجربة الرائدة، فإن ذلك قد فتح الباب أمام تساؤلات عديدة حول إمكانية تأثير المخاطر المصرفية على ربحية المصارف السورية الخاصة.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

١. دراسة (وهدان، ٢٠١٧) بعنوان "أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة المحددة (٢٠٠٨/٢٠١٥)، تم استخدام برنامج Eviews للتحليل الإحصائي، حيث تم تطبيق Panel Data على بيانات البنوك للدراسة ومن ثم تم استخدام اختبار Hausman وذلك بغرض المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اختيار المخاطر الآتية كمتغيرات مستقلة (مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال) كما تم استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن الأداء المالي كمتغيرات تابعة (العائد على الأصول، العائد على الملكية، العائد على السهم، معدل دوران السهم).

وأظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الائتمان، ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيراً على الأداء المالي، وأن مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية.

٢. دراسة (فلاح، ٢٠١٨) بعنوان "أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية

التقليدية الخاصة العاملة في سورية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، وذلك للفترة بين عامي (٢٠٠٩ و٢٠١٥).

تم قياس المتغير التابع المتمثل بالربحية المصرفية باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين تم قياس المتغيرات المستقلة بمخاطر السيولة والمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية باستخدام نسب الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات، إجمالي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول على التوالي، وتم استخدام أحد نماذج Panel Data وهو نموذج التأثيرات العشوائية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية من جهة والربحية المصرفية من جهة أخرى سواء عند قياسها بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية، بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية سواء عند قياسها بمعدل العائد على الأصول أو بمعدل العائد على حقوق الملكية.

٣. دراسة (بودور، ٢٠١٩) بعنوان "تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك دراسة

مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٨)"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية وذلك للفترة بين ٢٠٠٧ و٢٠١٨.

تم قياس المتغير التابع بالمؤشرات التالية (مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، مؤشرات توظيف الودائع، مؤشرات ملاءة رأس المال) في حين تم قياس المتغيرات المستقلة بمخاطر الائتمان

ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

خلصت الدراسة إلى أن المخاطر المالية تؤثر على الأداء المالي للبنكين تأثير سلبي.

### الدراسات الأجنبية:

١. دراسة (Zhong ming, et al., 2019) بعنوان "Impact of Financial Risk

#### "Indicators on Banks' Financial Performance in Ghana"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير بعض مؤشرات المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية في غانا للفترة بين ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧.

تم قياس المتغير التابع بمعدل العائد على الأصول أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة، لتحليل البيانات تم توظيف Panel Data حيث تم تطبيق اختبار Dickey Fuller (ADF) لاختبار جزر الوحدة، واختبار Johansen Co integration لاختبار فرضيات الدراسة.

تشير نتائج الدراسة إلى أن مؤشرات المخاطر المالية المستخدمة في الدراسة تؤثر بقوة على الأداء المالي للبنوك في غانا، هناك أيضاً أدلة على وجود علاقة تكامل بين كفاية رأس المال للمصارف والأداء المالي للبنوك على المدى الطويل.

٢. دراسة (Shetty, 2019) بعنوان "Impact of Financial Risks on the

#### "Profitability of Commercial Banks in India"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين المخاطر المالية والربحية في المصارف التجارية الهندية للفترة بين ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٨.

تم استخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة تعبر عن الربحية، وتمثلت المتغيرات المستقلة في مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة. وباستخدام تحليل الانحدار، خلصت الدراسة إلى أن كل من المخاطر المالية ومخاطر سعر الفائدة لها تأثير على مقاييس الربحية المختارة للبنوك بينما لا يوجد أثر لمخاطر صرف العملات الأجنبية على ربحية البنوك في الهند.

٣. دراسة (Simon, Zahara, et al., 2017) بعنوان "The Impact of Credit Risk

**Management on Financial Performance of Commercial Banks –**

**Evidence from Eritrea"**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في إرتيريا للفترة بين ١٩٩٨ حتى عام ٢٠١٥.

تم استخدام معدل العائد على الأصول كمتغير تابع للتعبير عن الربحية، أما المتغيرات المستقلة فتتمثلت في (نسبة القروض المتعثرة، نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض والسلف، نسبة مخصصات القروض) للتعبير عن مخاطر الائتمان.

بتطبيق أسلوب الانحدار أظهرت النتائج أن مخاطر الائتمان ترتبط بشكل عكسي بأداء البنك، كما توصلت إلى أن نسبة كفاية رأس المال أعلى قليلاً من النسبة المطلوبة.

**دراسة (Zadebagher, 2016) بعنوان "The Relationship between Operational Risk and Profitability of the Banks Listed on Tehran Stock Exchange"**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين المخاطر التشغيلية والربحية، وذلك للفترة بين عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٢ وكانت العينة تتكون من ثمانية بنوك تجارية مدرجة في بورصة طهران.

لتحقيق غرض الدراسة تم استخدام Panel Data حيث طبقت الدراسة ثلاثة نماذج خاصة بتحليل بيانات Panel هي نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. وبغرض الاختيار بين هذه النماذج أجريت مجموعة من الاختبارات وهي اختبار F-test واختبار Hausman للمفاضلة بين النماذج.

مثلت المخاطر التشغيلية المتغير المستقل، في حين مثلت الربحية المتغير التابع وتم قياسها باستخدام نسب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على رأس المال.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر التشغيلية ومؤشرات الربحية.

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

يقوم الباحث في هذه الدراسة بدراسة تأثير المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية في المصارف السورية، وتشمل المصارف التقليدية والإسلامية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

## مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

هل تؤثر كل من المخاطر المالية (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة) والمخاطر التشغيلية

في ربحية المصارف السورية الخاصة؟

## فرضيات الدراسة:

- يوجد أثر معنوي للمخاطر المالية (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة) والمخاطر التشغيلية في ربحية المصارف السورية الخاصة.

## أهمية الدراسة:

- تبرز أهمية هذه الدراسة في معرفة أثر المخاطر المالية والتشغيلية في ربحية المصارف السورية الخاصة، مما يعود بالفائدة على العديد من الجهات، سواء كانوا مستثمرين أو مساهمين أو مؤسسات أو أفراد.

## أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية في ربحية المصارف السورية الخاصة، وذلك من خلال:

١- بيان فيما إذا كانت كل من المخاطر المالية والتشغيلية تؤثر في ربحية المصارف السورية الخاصة.



## مجتمع وعينة الدراسة:

شمل مجتمع وعينة الدراسة المصارف السورية الخاصة التقليدية والإسلامية وبلغ عددها أربعة عشر مصرفاً.

## متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في:

## المتغيرات المستقلة:

١- المخاطر الائتمانية NPL والتي تم التعبير عنها بالعلاقة:

$$\text{نسبة التعثر} = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة}}{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}}$$

٢- مخاطر السيولة LIQ والتي تم التعبير عنها بالعلاقة:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي ولدى المصارف}}{\text{إجمالي الودائع (ودائع مصارف + وودائع زبائن)}}$$

المخاطر التشغيلية OPR والتي تم التعبير عنها بالعلاقة:

$$\text{المخاطر التشغيلية} = \frac{\text{المصاريف التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

المتغير التابع:

معدل العائد على الأصول ROA ويعبر عنه بالعلاقة:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

حيث تم استبعاد أرباح القطع البنوي غير المحقق من صافي الربح.

### مصادر جمع البيانات وفترة الدراسة:

تم الحصول على البيانات من التقارير المالية السنوية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق

المالية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٨.

### منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض لمفاهيم المخاطر المصرفية والربحية

المصرفية وذلك بالاستفادة من المراجع العربية والأجنبية والدراسات السابقة من أجل تحليل

البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة.

# الفصل الأول

## الإطار النظري

### المقدمة:

سيتم في هذا الفصل عرض لمفهوم الخطر في المصارف وأهم أنواع وتصنيفات المخاطر المصرفية وطرق قياس الخطر، وأيضاً تسليط الضوء على الجوانب الأساسية للربحية المصرفية، وذلك من خلال التركيز على مفهومها وأهميتها، مع توضيح الاختلاف بينها وبين الربح، كما يهدف إلى توضيح أبرز أساليب قياسها، وتحديد المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها المصارف لتحقيق الربحية.

وبالتالي ينقسم الفصل الأول إلى مبحثين:

### المبحث الأول: المخاطر المصرفية

### المبحث الثاني: ربحية المصارف

## المبحث الأول

### المخاطر المصرفية

#### أولاً: مفهوم الخطر:

تعددت تعاريف الخطر وتنوعت باختلاف المدارس الفكرية واختلاف الزاوية التي ينظر إليها المهتمون للظاهرة محل الدراسة، فمن الناحية القانونية عرفت المخاطر بأنها إمكانية وقوع حادث مستقبلاً، أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرر منه. (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٢٠)

وفي الأدبيات المالية عرفها البعض بأنها:

- احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة. (جهاد، ٢٠١٢، صفحة ٨)
- وعرفها معهد المدققين الداخليين الأمريكي بأنها مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المنشأة في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون الأثر سلبي فيطلق عليه خطر أو تهديد، أو يمكن أن يكون إيجابي فيطلق عليه فرص.
- كما تعرف بأنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً. (جهاد، ٢٠١٢، صفحة ٩)
- الخطر: حالة عدم التأكد الذي يمكن قياس درجته.

من خلال التعريفات السابقة يظهر أن هذه التعريفات متقاربة في معانيها، حيث أن الخطر في المجال الاقتصادي المالي تدور حول مركز رئيس وهو الاحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد

المخطط له، لهذا يمكن أن يشمل كل التعريفات السابقة: المخاطر هي مزيج من احتمال تحقق الحدث ونتائجه. (قندوز، ٢٠١٨، صفحة ٢٤)

## ثانياً: أنواع الخطر في المصارف:

### ١-المخاطر المالية:

تشمل المخاطر المالية كافة المخاطر المتصلة بإدارة الأصول والتزامات المصرف وتختص بجانب العمليات المالية في المصرف (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٢٠)، وهي تتخذ أشكالاً متعددة من أهمها:

### أ- المخاطر الائتمانية:

يقصد بها احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه أي احتمال تحقيق الخسارة نتيجة لذلك، وعليه فإن تخفيض درجة المخاطر الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسارة الناجمة عنها يمكن أن تتحقق إذا كانت علاقة المصرف بالمقترض علاقة مستمرة بحيث يتمتع بقدرة على متابعة ومراقبة القروض بعد منحها وذلك لتحصيها في مواعيد الاستحقاق. (الحسيني و الدوري، ٢٠٠٦، صفحة ١٢٩)

هذا وتعد المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف على الرغم من استحواذ المخاطر المصرفية الأخرى وخصوصاً مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية على نسبة أكبر من إجمالي المخاطر التي تواجهها المصارف منذ النصف الثاني من التسعينات (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٢١)

ويمكن تقسيم المخاطر الائتمانية إلى ثلاثة أنواع:

١- مخاطر الطرف المقابل: المخاطر المرتبطة بانخفاض الجودة الائتمانية للجهات التي يتعامل معها المصرف أي انخفاض جودة عملاء المصرف.

٢- مخاطر البلدان: هو خطر أن تتخلف حكومة أجنبية عن سنداتها، أو أي التزامات أخرى، وتنتج هذه المخاطر نتيجة الاضطرابات السياسية، والاقتصادية.

٣- مخاطر التسوية: المخاطر المرتبطة بالمعاملات التي لم يتم تسليمها مقابل الدفع، مما يعني أن المصرف قد يدفع لطرف مقابل، ويخفق في الحصول على التسوية المقابلة في المقابل، مثل تسييل الكفالات وعدم وجود ضمانات تغطي قيمة الكفالة. (وهذان، ٢٠١٧، صفحة ١٣)

#### ب- مخاطر السيولة:

تتعرض المصارف من حين إلى آخر إلى سحبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولا بد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى المصارف أو المؤسسات الأخرى، وبالتالي تحدث مخاطر السيولة عند عجز المصرف عن الوفاء باحتياجات عملائه الفورية من السحب في الأجل القصير أو في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة. (بودور، ٢٠١٩، صفحة ٤)

كما تعرف على أنها تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات المصرف ورأس ماله الناشئة عن عدم مقدرة المصرف على مقابلة التزاماته عند استحقاقها. (بودور، ٢٠١٩، صفحة ٥)

#### أشكال مخاطر السيولة:

١- مخاطر السيولة التمويلية: يرتبط هذا النوع بجانب الالتزامات من الميزانية العمومية، وينشأ عندما يعجز المصرف عن مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو

المستقبلية بكفاءة وبدون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو على الوضع المالي للمصرف، حيث يظهر المصرف غير قادر على الوصول إلى مصادر تمويلية ذات تكلفة معقولة اقتصادياً من أجل الوفاء بالتزاماته. (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٤١)

٢- مخاطر السيولة السوقية: وتسمى أيضاً مخاطر سيولة الأصول، وتظهر عندما يتعذر على المصرف تسهيل أصوله دون حدوث خسائر كبيرة في القيمة، حيث يجد المصرف نفسه مضطراً في ظل اضطرابات في السوق، ونتيجة لذلك قد تكون القيمة النقدية لأصول المصارف منخفضة جداً وغير كافية لمقابلة متطلبات السيولة غير المتوقعة. (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٤١)

#### ت - مخاطر السوق:

هي المخاطر الناجمة عن التغير في القيمة السوقية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية، ومن هذه التغيرات التغير في أسعار الفوائد، وأسعار صرف العملات، وهو التغير الذي قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على خدمات المصارف، والتغير في سياسات المصرف المركزي المفاجئة، والتغير في نظرة المستثمرين إلى المخاطر التي تتعرض لها المصارف مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في قيمة الأصول والالتزامات وحقوق الملكية للمصرف. (جبر، ٢٠٠٨، صفحة ٣٢٢)

وتقسم مخاطر السوق إلى ثلاثة أنواع من المخاطر هي:

١- مخاطر تقلبات أسعار الصرف: وهي المخاطر الناتجة عن عدم التأكد من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المنشأة، والتي تنشأ من تغير أسعار صرف العملات الأجنبية.

(وهدان، ٢٠١٧، صفحة ١٥)

وكما هو معلوم فإن المصارف تحتفظ عادة بجزء من أصولها بالعملات الأجنبية، لتلبية احتياجات عملائها المختلفة. لذلك فإن أي تغيير في أسعار العملات سينعكس على قيمة تلك الأصول سلباً أو إيجاباً. من هنا تأتي أهمية أسعار الصرف إذ أنها تعنى بتحديد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول المصرفية. (عمران، ٢٠١٥، صفحة ٤٧٠)

٢- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة: وهو الخطر الناتج عن التغير في أسعار الفوائد الذي قد يؤدي إلى تخفيض أرباح المصرف وقيمة أصوله، أو حقوق الملكية. (جبر، ٢٠٠٨، صفحة ٣٢٣) وتتجلى مخاطر أسعار الفائدة في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة، ويصبح الأصل أو الالتزام حساساً بالنسبة لمعدل الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة، حيث تتم إعادة تسعير أحد الأصول أو الالتزامات إذا كان ميعاد استحقاقه أو معدل فائدته يتغير آلياً كل فترة زمنية وهو ما يمكن أن يعرض دخل المصرف والقيمة الاقتصادية لتقلبات غير متوقعة إذا تغيرت أسعار الفائدة. (محمد، ٢٠١٤، صفحة ٥٤٠)

٣- مخاطر الأسعار: هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة التغيرات غير المواتية في أسعار الأصول أو الأوراق المالية والعملات التي يستثمر بها المصرف ويتداولها، وتنشأ من التذبذبات في أسواق الأصول والسندات والأسهم والعملات والتي قد تتسبب في حدوث خسائر مالية للمصرف. (عمران، ٢٠١٥، صفحة ٤٧٢)

### ث- مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار وما يرافقه من انخفاض القوة الشرائية. وتعتبر المصارف أحد أكبر المتضررين من التضخم وذلك لأن النسبة الأكبر من أصولها تكون بشكل قروض. فضلاً عن الأثر السلبي الذي يخلفه ارتفاع معدلات التضخم على حجم



الودائع المحتفظ بها في المصرف، حيث يسعى العملاء في ظل ارتفاع معدلات التضخم إلى الابتعاد عن الاحتفاظ بمدخراتهم على شكل أرصدة نقدية وينخفض الميل الحدي للادخار مع الاتجاه نحو استبدال الأرصدة النقدية بأصول مختلفة تحافظ على قيمة مدخراتهم، الأمر الذي يؤثر على حجم الأموال المستثمرة في المصارف، وتزداد السحوبات بصورة أكبر عندما يشعر المدخرون أن العائد المتحقق على الودائع أقل من معدلات التضخم.

كما تؤدي مخاطر التضخم إلى تآكل القوة الشرائية للدخل المتولد من الأصول، فعلى سبيل المثال تكون الفائدة المتولدة عن السندات ثابتة بغض النظر عن التضخم. (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٢٣)

## ٢- المخاطر غير المالية:

### أ- المخاطر التشغيلية:

تعنى المخاطر التشغيلية بجانب عمليات التشغيل اليومية للمصرف، وتعتبر هذه الفئة الضيف الجديد الذي قدمه اتفاق بازل ٢ إلى المصارف. فمنذ النصف الثاني من التسعينيات أصبحت هذه المخاطر تستحوذ على اهتمام كبير بعد أن تسببت بخسائر مباشرة وغير مباشرة لعدد من المصارف، الأمر الذي جعلها تكتسب أهمية متعاظمة وعلى نحو متسارع من قبل الهيئات الدولية والمصارف والمؤسسات المالية الإشرافية لتصبح كياناً مستقلاً إلى جانب المخاطر المالية. وكانت أول ورقة عمل أصدرتها لجنة بازل فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية في عام ١٩٩٨ تحت عنوان "إطار الأنظمة والرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية لتعزيز إدارة المخاطر التشغيلية". (فلاح،

٢٠١٨، صفحة ٢٤)

تتشأ هذه المخاطر عند ممارسة المصرف لأنشطته المختلفة التي ينتج عنها أنواع مختلفة، من الأخطاء البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل، ومنها الفنية التي تحدث نتيجة لتلف الحاسوب أو أجهزة الاتصالات الأخرى المختلفة، ومنها الأخطاء المتعلقة بعدم الدقة عند تنفيذ العمليات. ولقد عرفتها لجنة بازل على أنها " مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملاءمة أو فشل العمليات الداخلية، والأفراد، والمنظمة. (وهدان، ٢٠١٧، صفحة ١٧)

### ب- المخاطر القانونية:

تتعرض المصارف لأشكال عديدة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تخفض من أموالها أو تزيد من التزاماتها بصورة مفاجئة إما نتيجة لعدم توفر المعلومات والقواعد القانونية أو نتيجة لعدم دقتها أو لعدم الالتزام بها، أو لعدم كفاية المستندات القانونية، هذا فضلاً عن التعرض للمخاطر القانونية الناتجة عن الدخول في أنواع جديدة من المعاملات التي لم تنظم بعد الناحية التشريعية. (أمال، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية (دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ٢٠١٣، صفحة ٣١)

### ت- مخاطر السمعة:

إن نجاح أي مصرف في أعماله، واجتذابه للعملاء الجدد يرتبط بشكل مباشر بالآراء التي يبديها العملاء الحاليين عن المصرف نفسه، حيث تعكس هذه الآراء صورة لموظفي المصرف وإدارته وطريقة تعامل الموظفين مع العملاء. حيث إن انتهاك خصوصيات العملاء، أو تقديم خدمات غير كفؤة لهم يؤثر بشكل سلبي على سمعة المصرف. بالإضافة إلى الإشاعات التي من الممكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على سمعة المصرف، حتى لو لم تكن صحيحة. (وهدان، ٢٠١٧، صفحة

(١٨

## ثالثاً: مقاييس الخطر:

هناك العديد من المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس التعرض للمخاطر بالمنشأة، وتتعدد تلك الطرق والمقاييس بتعدد المخاطر وتنوع الظروف المحيطة بالمنشأة، إضافة إلى طبيعة نشاط المنشأة. لكن نرى أن أشهر التقسيمات التي تناولها الباحثون في مجال نظرية المالية بشكل عام وخصوصاً في مجال المخاطر وإدارة المخاطر هو تقسيم أشار إليه (Banks and Dunn) حيث يقسمان تلك المقاييس إلى قسمين: مقاييس ذاتية ومقاييس رياضية. (قندوز، ٢٠١٨، صفحة ٦١)

### أ- المقاييس الرياضية (الكمية):

لقياس المخاطر وتشمل:

١- المقاييس الإحصائية.

٢- المقاييس التحليلية.

٣- السيناريوهات.

٤- القيمة المعرضة للمخاطر (VAR)

٥- الخسائر القصوى.

### ب- المقاييس الذاتية (الكيفية):

في بعض الحالات من غير الممكن استخدام المقاييس الرياضية لقياس التعرض للمخاطر. يحدث ذلك عندما تخفق الصيغ الرياضية في الوصف المناسب لما يمكن أن يحدث تحت مختلف ظروف السوق أو عندما لا يكون هناك قدر كاف من المعلومات حول سلوك الأصل، السوق أو العمليات.

(قندوز، ٢٠١٨، صفحة ٦٢)

## رابعاً: قياس المخاطر المصرفية:

### ١- مخاطر الائتمان:

وهي مخاطر عدم السداد من جانب بعض المدينين، فتصبح قيمة الديون أقل مما كانت عليه.

(جبر، ٢٠٠٨، صفحة ٣٢١) والنسب التالية تبين مؤشرات هذا الخطر:

أ- نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون.

ب- نسبة الديون المعدومة إلى مجموع الديون.

ت- نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى مجموع الديون أو إلى حقوق الملكية.

ث- نسبة القروض إلى الودائع.

### ٢- مخاطر السيولة:

هي المخاطر الناجمة عن عدم توافر النقدية اللازمة لمواجهة التزامات المصرف عندما تستحق

وخاصة طلبات السحب على الودائع، مما يضطر المصرف إلى اللجوء إلى الاقتراض لتغطية

احتياجاته من النقدية مما يؤثر على أرباحه. (رمضان و جودة، ٢٠٠٦، صفحة ٢٨٤) وتساعد

النسب التالية في تحديد مؤشرات مخاطر السيولة:

أ- نسبة صافي الديون إلى مجموع الأصول.

ب- نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف إلى مجموع الأصول.

ت- نسبة النقد والأوراق المالية القصيرة الأجل إلى مجموع الأصول.

### ٣- المخاطر السوقية:

هي المخاطر الناجمة عن التغير في القيمة السوقية للأصول، والالتزامات وحقوق الملكية

ومن هذه التغيرات التغير في أسعار الفوائد، وأسعار صرف العملات، وهو التغير الذي قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على خدمات المصارف، والتغير في سياسات المصرف المركزي المفاجئة، والتغير في نظرة المستثمرين إلى المخاطر التي تتعرض لها المصارف مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في قيمة الأصول والالتزامات وحقوق الملكية للمصرف. وفيما يلي أهم مؤشرات المخاطر السوقية في المصارف:

أ- القيمة الدفترية لموجودات المصرف إلى قيمتها السوقية.

ب- القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى القيمة السوقية لها.

ت- القيمة السوقية لاستثمارات المصرف في السندات والأوراق المالية الأخرى إلى قيمتها الدفترية.

#### ٤- المخاطر التشغيلية:

هي المخاطر الناتجة عن عدم تكيف الإجراءات مع النشاط أو فشلها في تحقيق هدفها. (أمال،

٢٠١٣، صفحة ٦٦)

ويمكن قياس المخاطر التشغيلية بعدة مؤشرات ومن عدة جوانب تم التركيز من قبل الباحث على هذه النسبة:

- المخاطر التشغيلية إلى إجمالي الأصول. (Zadebagher، ٢٠١٦)

## المبحث الثاني

### ربحية المصارف

#### أولاً: مفهوم الربح والربحية:

تشير العديد من الأبحاث والدراسات الأكاديمية إلى وجود تداخل كبير بين كل من مفهومي الربح والربحية، فكثيراً ما يتم استخدام مصطلح الربح للإشارة إلى معنى الربحية، كما يتم تداول مفهوم الربحية للدلالة على معنى الربح. ولكن هل يعبر الربح بالضرورة عن المعنى نفسه الذي تعبر عنه الربحية، وهل يعكس تحقيق الربح الوصول إلى الربحية بصورة أوتوماتيكية؟ (فلاح، ٢٠١٨، صفحة

(٥٨

هذا ما سيتم تبياناه من خلال تناول كل من مفهومي الربح والربحية بالتعريف والتمييز بينهما فيما يلي:

#### ١ - مفهوم الربح:

تعددت المفاهيم التي تناولت الربح وتباينت بحسب الجهة التي ينظر من خلالها إلى الربح، حيث يرى المحاسبون الربح بأنه الفرق بين الإيرادات المحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال الفترة نفسها، وبذلك يقاس الربح بالفرق بين الإيرادات المحققة وبين التكاليف الفعلية التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات وهو ما يسمى في علم المحاسبة بمبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات.

ويمثل الربح المصرفي قدرة المصرف على تحقيق زيادة في قيمة الأصول المستثمرة، فهو الزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار وبين النقد المقبوض على بيع هذه العناصر. (سعيد، ٢٠١٦، صفحة ١١٦)

## ٢- مفهوم الربحية:

تمثل الربحية المصرفية مفهوماً نسبياً يعكس العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف أو المنشأة وبين الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح خلال فترة زمنية معينة، وهي تعتبر إحدى أهم مؤشرات الأداء حيث يتم من خلالها قياس مدى قدرة الإدارة وكفاءتها في الحصول على الربح من خلال الموارد المتاحة والاستثمارات. (سعيد، ٢٠١٦، صفحة ١١٥)

كما يمكن تعريف الربحية على أنها المؤشر الذي يقيس تنافسية البنك وجودة الإدارة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فالربحية تعكس النتيجة الصافية لمختلف السياسات والقرارات الإدارية، وتعطي إشارة على إمكانية المصرف زيادة رأسماله وتحمل مخاطره واستيعاب خسائره وتوفير عائد مناسب للمستثمرين. (طقطق، معلا، و والي، ٢٠٢٠، صفحة ٢٩)

إذاً تعتبر الربحية مؤشر يظهر مدى نجاح الإدارة في تحقيق الأهداف المخطط لها عن طريق الاستخدام والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة بعيداً عن الانحرافات غير المرغوب بها.

## ٣- الفرق بين الربح والربحية:

على الرغم من استخدام مصطلحي الربح والربحية بصورة تبادلية للإشارة إلى المعنى نفسه، وعلى الرغم من الترابط الوثيق بينهما واستخدامهما على حد سواء لتقييم النجاح المالي للمنشأة أو

المصرف، إلا أن كلا من المصطلحين ينطوي على معنى مختلف عن المعنى الذي يعبر عنه المصطلح الآخر.

كما ذكر سابقاً، يشير الربح إلى الزيادة في الإيرادات عن التكاليف التي يتكبدها المصرف في سبيل حصوله على هذه الإيرادات خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ويعتبر مقياساً مطلقاً للمكاسب الإيجابية من عملية الاستثمار أو الأعمال التجارية بعد خصم كافة المصاريف من دون أن يعكس حجم الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقه.

من ناحية أخرى، تمثل الربحية حجم الأرباح بالنسبة لحجم الأعمال، وهي مقياس نوعي وفعال للحكم على مدى الكفاءة في استخدام الموارد لإنتاج الربح، ويتم من خلالها قياس القوة الإيرادية للمصرف على امتداد فترة زمنية معينة، فهي تأخذ بعين الاعتبار حجم الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الربح.

إذا وبخالف الربح، فالربحية ليست رقماً مطلقاً بل هي مقياس نسبي لنجاح أو فشل الأعمال التجارية ويتم من خلالها معرفة البديل الأكثر ربحية، بينما لا يعطي الربح كمقياس مطلق النتيجة الدقيقة للكفاءة أو التغيير في الكفاءة، ولا يمكن الاعتماد عليه لمقارنة كفاءة الأعمال التجارية أو المقارنة بين أداء عدة مصارف خلال فترة معينة على عكس الربحية التي تحدد ثبات أو تدهور أو تحسن الوضع والأداء المالي للبنك ويمكن من خلالها تحديد المصرف الأكثر كفاءة في توظيف الموارد وذلك على مدى فترة معينة من الزمن.

بصورة أوضح، تتجلى نقطة الخلاف في أنه من الممكن لقطاع الأعمال توليد الربح ولكن ليس بالضرورة أن يحقق ربحية بمجرد تحقيق الربح. بعبارة أخرى، الربح هو معيار ضروري ولكنه غير

كاف لاعتبار العمل محققاً للربحية. (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٥٩)



## ثانياً: أهمية الربحية في المصارف التجارية:

تعد الربحية أمراً ضرورياً لبقاء المصرف واستمراره، وهي مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، كما تمثل الهدف الذي تصبو إليه الإدارة لأنها مؤشر مهم على قياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها، وتجذب الربحية اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح المصرف وقدرته على تحسين كفاية رأس ماله كما أنها توفر مؤشرات قوية على أن المصرف يسير في الاتجاه السليم، فضلاً عن أن تحقيق المصرف التجاري للربحية يحفز رجال الأعمال على الاستثمار وتوظيف الموارد في المصرف. (زعتري، ٢٠٠٦، صفحة ٧٣/٧٢)

إضافة إلى ذلك، فإن الربحية تسمح بالتطوير والتوسع في مجال تقديم الخدمات المصرفية واستحداث خدمات جديدة، كما تعتبر مؤشر واضح على موقف المصرف التنافسي في السوق المصرفية حيث تزداد الثقة بكفاءة الإدارة وتتعزيز المكانة السوقية للبنك عن طريق الحفاظ على العملاء الحاليين وجذب عملاء مرتقبين. كما يتم من خلال نسب الربحية توفير مؤشرات إيجابية تتيح للمصرف سهولة حصوله على التمويل اللازم في المستقبل.

كما تتجلى الأهمية الكبرى للربحية في تحقيق استقرار النظام المالي، حيث يقوم النظام المصرفي السليم على المصارف الربحية، ويعتبر القطاع المصرفي ذو الربحية العالية أكثر قدرة على تحمل المخاطر والصدمات السلبية والتغيرات الهامة التي تترافق مع بيئة العمل المصرفي. (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٦٠)

## ثالثاً: مصادر الربحية في المصارف التجارية:

تمثل المصارف التجارية منشأة أعمال اقتصادية تسعى لتحقيق هدف استراتيجي يتمحور حول تعظيم ثروة المالك أو تعظيم القيمة السوقية لحملة الأسهم، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تعتمد إدارة المصرف إلى استثمار أموالها في أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية، ويمثل الاستثمار في القروض والائتمان سواء أكان طويل الأجل أم قصير الأجل الفرصة الاستثمارية المناسبة التي تعول عليها إدارة المصرف من أجل تحقيق أهدافها وتعظيم ثروة المالك، بالإضافة إلى الاستثمار في الأوراق المالية الذي يعتبر من الاستثمارات الهامة التي تستهدف تحقيق الربحية، فضلاً عن قيام المصارف باللجوء إلى تقديم مجموعة من الخدمات الأخرى التي تحصل من خلالها على العمولات المناسبة. وسيتم إيجاز بعض من المصادر الأساسية للربحية في المصارف التجارية كما يلي:

١. الدخل من فوائد التسهيلات الائتمانية: تتجلى الوظيفة الأساسية للمصارف التجارية بقبول الأموال على هيئة ودائع بهدف توظيفها على شكل تسهيلات ائتمانية وبمعدلات فائدة أعلى، ويشغل العائد المتولد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة النصيب الأكبر من دخل المصارف، حيث تعتبر هذه التسهيلات الاستثمار الأكثر جاذبية نظراً لارتفاع معدل العائد المتولد عنها مقارنة مع غيرها من الاستثمارات الأخرى. (جبر، ٢٠٠٨، صفحة ٢٢٠/٢٢١)

٢. الدخل من الاستثمارات الأخرى: يوجه المصرف جزءاً من موارده المتاحة للاستثمار في السندات الحكومية والأوراق المالية للجهات المصدرة لها، وتمثل الفوائد والعوائد التي تستلم على هذا النوع من الاستثمارات بصورة دورية مصدراً مناسباً للدخل، كما يحصل المصرف على مكاسب رأسمالية

من هذا النوع من الاستثمارات في حال ارتفعت قيمة الأوراق المالية والسندات في السوق. (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٦١)

٣. خصم الكمبيالات: تتلقى المصارف جزءاً من دخلها عن طريق خصم الكمبيالات للعملاء، وتتم هذه العملية عندما يقوم تاجر ببيع بضاعة بالدين، ويقبض ثمنها كمبيالات من المشتري تستحق في تواريخ مختلفة، فيأخذ التاجر هذه الكمبيالات إلى المصرف طالباً خصمها، أي الاقتراض بضمانها، وعادة ما تكون هذه الكمبيالات قصيرة الأجل، فيقوم المصرف بعد التأكد من ملاءة المدين بالكمبيالة والكفلاء بخصم الكمبيالة، أي دفع قيمتها للتاجر بعد خصم الفائدة على قيمتها ولغاية مدة استحقاقها، وعند استحقاق قيمة الكمبيالة يقبض المصرف قيمتها الاسمية ويستفيد من الفرق بين سعر شرائها وقيمتها الاسمية مقابل الانتظار حتى تاريخ استحقاقها. (جبر، ٢٠٠٨، صفحة ٢٢٦)

٤. إيرادات التشغيل الأخرى ذات الصلة بالعمل المصرفي: وتشمل الإيرادات المحصلة من الأعمال المصرفية غير التقليدية مثل الخدمات المصرفية التجارية والخدمات الاستشارية المالية. وتشمل هذه الفئة أيضاً الدخل القائم على الرسوم المتأتية من الخدمات المختلفة للعملاء كالسحب على المكشوف وإصدار بطاقات الائتمان وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتأجير التمويلي وتأجير الخزائن الحديدية وصرف الشيكات وتبادل العملات فضلاً عن خدمات إدارة حسابات العملاء ومعاملات الدفع. (رمضان و جودة، ٢٠٠٦، صفحة ٩٢)

## رابعاً: مقاييس الربحية في المصارف التجارية:

تقوم إدارة المصارف بتحليل وتقييم الربح من خلال دراسة نسب الربحية التي تعد إحدى أهم أدوات قياس الأداء المصرفي، وهي تستخدم كمقياس للقوة الإيرادية للمصرف، وتعتبر مؤشراً للنمو والنجاح والسيطرة ودليلاً على كفاءة الإدارة، كما تجذب هذه النسب اهتمام العديد من الجهات كالدائنين والمستثمرين والمساهمين لأنها تعطي صورة عن مدى نجاح المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته وتبين حجم العائد المتحصل من استثمارات المساهمين في المصرف.

وسيتم فيما يلي عرض موجز عن أبرز مقاييس الربحية التي تم تداولها في الأبحاث والدراسات الأكاديمية:

### ١- معدل العائد على الأصول (ROA) Return on Assets Ratio:

يمثل العائد على الأصول نسبة مالية تستند في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات وبين الأصول التي ساهمت في تحقيق هذا الربح خلال فترة زمنية معينة، وهي تستخدم لقياس الدرجة التي تم فيها استخدام الأصول لتوليد الأرباح. (وهذان، ٢٠١٧، صفحة ٤٤)

تشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة الإدارة في توظيف أصولها لتوليد الأرباح، وتعتبر مؤشراً على مدى وجود إدارة جيدة أو سيئة في ضبط التكاليف وإدارة الممتلكات، ويتم من خلالها قياس الأرباح المتولدة من كل وحدة نقدية من الأصول. (رمضان و جودة، ٢٠٠٦، صفحة ٢٧٧)

تعطي زيادة العائد على الأصول إشارة إلى كفاءة الأداء وفعالية التشغيل والاستثمار، في حين يشير التناقص في هذه النسبة إلى عدم كفاءة الأداء أو تواجد صعوبات يواجهها المصرف تقلل من مستوى فعالية عمليات الاستثمار والتشغيل. يتم حساب معدل العائد على الأصول بقسمة

صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي أصول البنك خلال فترة زمنية معينة، (رمضان و جودة، ٢٠٠٦، صفحة ٢٧٧) وبالتالي تظهر النسبة على الشكل التالي:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{معدل العائد على الأصول}} \text{ إجمالي الأصول}$$

## ٢- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity Ratio:

تعكس هذه النسبة مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك نتيجة استثمار أموالهم في المصرف وتحملهم للمخاطر، وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة المصرف في إدارة رأس المال الخاص واستثمار موارده الذاتية على نحو فعال من خلال قدرة هذه الموارد على توليد الربح، وهي تبين الأرباح المتولدة من كل وحدة نقدية من حقوق الملكية. (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٦٣)

يبين ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام مصادر الاستثمار لتحقيق النمو في الأرباح.

يحسب هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة، (رمضان و جودة، ٢٠٠٦، صفحة ٢٧٧) وبالتالي تظهر النسبة على الشكل التالي:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{معدل العائد على حقوق الملكية}} \text{ إجمالي حقوق الملكية}$$

## ٣- نسبة صافي هامش الفائدة (NIM) Net Interest Margin ratio:

تمثل هذه النسبة الفرق أو الهامش بين مدفوعات ومقبوضات الفائدة كنسبة مئوية من الأصول المدرة للفوائد، ويتم من خلالها قياس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطته الأساسية المرتبطة بالأصول المدرة للفوائد كالقروض والذمم المدينة.

تشير هذه النسبة إلى مدى نجاعة القرارات الاستثمارية للإدارة وأن الدخل المتحصل من الفوائد أعلى من مصاريف الفائدة المدفوعة خلال فترة زمنية معينة والعكس بالعكس. تحسب هذه النسبة بقسمة هامش الفائدة على إجمالي الأصول العاملة خلال فترة زمنية معينة، (رمضان و جودة، ٢٠٠٦، صفحة ٢٧٦) وبالتالي تظهر النسبة على الشكل الآتي:

$$\text{نسبة صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{الفوائد المدينة} - \text{الفوائد الدائنة}}{\text{الأصول العاملة}}$$

#### ٤- نسبة الدخل من غير الفائدة (NII) :Non-Interest Income Ratio

تستخدم هذه النسبة لتحليل الدخل الذي يحصل عليه المصرف من الأنشطة غير التقليدية كالرسوم والعمولات والدخل الناتج عن تبادل الأوراق المالية، ويتم من خلال هذه النسبة قياس مدى قدرة المصرف على تحقيق إيرادات من نشاطات غير تقليدية. تحسب هذه النسبة بقسمة الدخل من غير الفائدة على إجمالي الأصول خلال فترة زمنية معينة، (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٦٤) وبالتالي تظهر النسبة على الشكل التالي:

$$\text{نسبة الدخل من غير الفائدة} = \frac{\text{الدخل من غير الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

## خامساً: العوامل المؤثرة في الربحية المصرفية:

يتأثر مستوى الربحية في المصارف التجارية بمجموعة من العوامل التي تتفاوت في طبيعتها وحجم تأثيرها على الربحية، تتعلق بعض هذه العوامل بالبيئة الداخلية للمصرف في حين يتعلق بعضها الآخر ببيئة العمل الخارجية، وتسعى المصارف جاهدة إلى دراسة العوامل المؤثرة في مستوى الربحية وتحديد أهميتها في التأثير على الربحية، وذلك بقصد اتخاذ الإجراءات المناسبة واتباع جملة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تنشيط مؤشرات الأداء المصرفي وتصيب في خانة تحسين الربحية المصرفية، ونظرا لرغبة الإدارة في تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل بتعظيم ثروة المالكين، فقد حظيت دراسة العوامل المؤثرة في مستوى الربحية على مدى السنوات الماضية باهتمام بالغ الأهمية في الأوساط الأكاديمية والجهات الإدارية والتنظيمية في محاولة لحصر أثر تغيرات البيئة الداخلية والخارجية على حجم الربحية المحققة. وفيما يلي يتم عرض لمجموعة من عوامل البيئة الداخلية والخارجية التي تم تناولها في الأبحاث والدراسات الأكاديمية كعوامل مؤثرة في مستوى الربحية المصرفية. (فخري، ٢٠١٦، صفحة ١٤٦/١٤٧)

### أولاً: عوامل البيئة الداخلية:

#### ١- عمر المصرف:

كلما طال عمر المصرف كلما اكتسب خبرة متراكمة وسمعة حسنة تجذب المزيد من العملاء، فالجمهور يطمئن للتعامل مع البنوك ذات التجربة الطويلة في مجال العمل المصرفي وذلك لعلمه وثقته بقدرتها على الاستمرار مقارنة مع البنوك التي أنشأت حديثاً والتي يكون هدفها الأساسي زيادة حصتها السوقية بصورة أكبر من تركيزها على زيادة الربحية. (زعتري، ٢٠٠٦، صفحة ١٠١)

## ٢- حجم المصرف:

هناك عدة أسباب تجعل حجم المصرف يؤثر بصورة إيجابية على مستوى الربحية، فالمصارف ذات الأصول الأكبر لديها القدرة الأكبر على الاستفادة من وفورات الحجم وتنويع نطاق الاستثمار، كما أنها تتمتع بمكانة هامة في السوق فهي تحصل على مصادر التمويل بتكلفة منخفضة، إضافة إلى أن الحكومات تكون أقل رغبة بالسماح للمصارف الكبيرة بالفشل حيث تتمتع بعنصر الأمان بصورة أكبر من المصارف الصغيرة.

بالرغم من ذلك، فإن تأثير الحجم على الربحية يمكن أن يكون إيجابياً بصورة مطلقة، فمن المتوقع أن تتأثر الربحية بصورة سلبية في المصارف التي تتمتع بحجم كبير جداً، وذلك لأن نمو الحجم بصورة كبيرة يؤدي إلى وفورات حجم سالبة، فكلما كبر حجم المصرف كلما تولد عنه المزيد من التكاليف لإدارة وتشغيل هذا الحجم الكبير لذا فإن وفورات الحجم ليست إيجابية بالمطلق، فضلاً عن أنه تبعاً لنظرية العوائد والمخاطر فإن المستثمرين يتوقعون عوائد أقل نتيجة انخفاض المخاطر في المصارف الكبيرة مقارنة مع المصارف الصغيرة، وبالتالي تظهر العلاقة بين الحجم والربحية بصورة مختلطة. (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٦٥)

## ٣- كفاءة الإدارة:

تعتبر ربحية المصارف التجارية ترجمة عملية لجملة القرارات التي تتخذها إدارة المصرف، حيث يتأثر مستوى الربحية بمدى قدرة الإدارة على الموازنة بين العائد والمخاطر وضغط النفقات وزيادة الإيرادات والعمل على توظيف الموارد في مجالات تحقق عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه إلى تعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فالإدارة الرشيدة هي التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المخططة والعمل على تنفيذ الأرقام المخططة



للأرباح بصورة فعلية من خلال التخطيط والتوجيه والرقابة والتنفيذ والسعي لتحقيق معادلة التوازن بين الربحية والسيولة والأمان. (زعتر، ٢٠٠٦، صفحة ٩٨)

#### ٤- الودائع:

تعتمد المصارف اعتماداً كبيراً على الودائع المقدمة من الجمهور لتمويل القروض التي يجري تقديمها للعملاء، وذلك باعتبار أن الودائع تمثل مصدر التمويل الأرخص للمصارف، حيث يخلق توافر حجم أكبر للودائع قدرة متراكمة لدى المصرف لتقديم المزيد من القروض وتحقيق المزيد من الأرباح. ولكن تجدر الإشارة إلى أن وجود المزيد من الودائع مع غياب الطلب المرتفع على القروض يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أرباح المصرف، وذلك لأن المصرف يكون مضطراً لدفع فوائد مرتفعة على الودائع كالودائع الثابتة وذات الأجل دون أن يحصل على مقابل من الفوائد المدينة التي يتقاضاها على القروض. (طقطق، معلا، و والي، ٢٠٢٠، صفحة ٢٩)

#### ٥- رأس المال:

يعتبر رأس المال عاملاً مهماً في تحديد مستوى ربحية المصارف نتيجة تأثيره على مستوى الرفع المالي والمخاطر، فالاحتفاظ بحجم كافٍ من رأس المال يوفر للمصارف القدرة على الصمود أمام الأزمات المالية، ويقدم للمودعين شبكة أمان أفضل في أوقات الإفلاس وحالات التوتر، فهو يخلق السيولة للمصرف ويعزز من قدرته على استيعاب المزيد من الخسائر حيث يتناسب حجم رأس المال طردياً مع مرونة المصرف في التعامل مع حالات الأزمات.

إضافة إلى ذلك يزداد اعتماد المصرف ذات رأس المال المرتفع على مصادر التمويل الداخلية فتتخفف الحاجة إلى تحمل تكاليف ومخاطر التمويل الخارجي. (فخري، ٢٠١٦، صفحة ١٥٤)

## ٦- توظيف الموارد:

توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعدان أهم مجالات الاستثمار للمصرف التجاري، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الأصول تزيد ربحية المصرف التجاري، حيث يعتبر الدخل المتولد عنهما المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من التسهيلات الائتمانية، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الأصول المدرة للدخل في ربحية المصرف التجاري، حيث تزداد الربحية بازياد هذه النسبة، ويعد قرار إدارة المصرف في توظيف موارده في التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة المصرف للسيولة ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل، أما توظيفات المصرف في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة وبالقدر الذي يلزم لممارسة العمل المصرفي فقط وذلك لأن هذه الأصول تعد من الأصول الغير مدرة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة للنقدية لديها. (زعتري، ٢٠٠٦، صفحة ٩٩)

## ٧- المخاطر الائتمانية:

تعتبر المخاطر الائتمانية واحدة من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في أداء المصارف، حيث أن أحد الأدوار الرئيسية للمصارف هو تقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء، وتمثل هذه التسهيلات واحدة من الأصول ذات العوائد الأعلى في ميزانية المصرف، وبالتالي تقديم تسهيلات أكثر يحقق عوائد أعلى ويدر المزيد من الأرباح، ولكن من جهة أخرى فإنه يتعين على المصارف أن تكون حذرة في تقديمها للتسهيلات وذلك لأن ارتفاع معدل التخلف عن السداد واحتياطات خسائر التسهيلات يؤدي إلى انخفاض الربحية. (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٦٧)

## ٨- مخاطر السيولة:

إن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب يعرض المصرف للفشل ويهدد بالإفلاس والخسارة، لذا تتجه المصارف للاحتفاظ بمستوى مناسب من السيولة يحقق إمكانية للوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب ويجنبها الخسارة التي يمكن أن تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية أصوله غير السائلة في ظل شروط غير مواتية، من جهة أخرى فإن زيادة حجم الاحتفاظ بالأصول السائلة يؤثر سلباً على عوائد المصرف ويحمله تكلفة الفرصة البديلة. (فخري، ٢٠١٦، صفحة ١٥٣)

## ٩- المخاطر التشغيلية:

تشكل المخاطر التشغيلية عاملاً هاماً في تحديد مستوى الأداء المصرفي، فزيادة حالات المخاطر التشغيلية كالاختيال والسرقة والتزوير والسطو وفشل الأنظمة والكوارث يترك الأثر الأكبر على نتائج أعمال المصرف ويتسبب بالخسارة. (طقطق، معلا، و والي، ٢٠٢٠، صفحة ٣٠)

## ١٠- مخاطر السمعة:

إن كل خطوة يتم اتخاذها من قبل المصرف تخضع لحكم المستثمرين والعملاء وأصحاب المصالح الأخرى الذين يشكلون الصورة التجارية للمصرف، حيث تؤدي الشائعات المنتشرة حول المصرف أو الخدمة السيئة للعملاء أو عدم القدرة على تقديم الخدمات المصرفية وفق معايير الأمان والسرية وغير ذلك من أسباب إلى توافر رأى عام سلبي تجاه المصرف ينتج عنه انخفاض قاعدة العملاء مما ينعكس بصورة سلبية على الربحية. (سعيد، ٢٠١٦، صفحة ١١٦)

## ١١ - نسبة الرفع المالي:

تلجأ المصارف إلى الاقتراض والاعتماد على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل المتاحة، وتظهر الآثار المالية للرفع المالي على أداء المصارف مع زيادة حجم التمويل بالدين، حيث يمكن للرفع المالي أن يؤثر إيجاباً على الأداء حتى حد معين من نسبة المديونية، كما أن اللجوء إلى الرفع المالي يحقق ميزة ضريبية تقوم على أساس أن جميع الفوائد والعمولات المدفوعة على القروض المستخدمة في التمويل تعتمد كنفقة ضريبية تخصم قبل التوصل للربح الخاضع للضريبة ومن ثم تخفيض مبلغ الضريبة المستحقة.

من جهة أخرى يمكن للتوسع في الاقتراض أن يثقل كاهل المصرف مما يرفع احتمالية إفلاسه من خلال عدم القدرة على سداد أقساط القروض والفوائد المستحقة في تاريخ استحقاقها فضلاً عن أن زيادة حجم الديون تعكس للمستثمرين وجود درجة عالية من مخاطر الاستثمار الأمر الذي يعني تشديد معايير الإقراض وقلة التعامل مع المصرف، لذلك فإن الرفع المالي يحقق عوائد قد تكون أكبر من تكلفة الاقتراض أو مساوية لها أو أقل منها، وبالتالي يمكن تصنيف نتائج التوسع في الرفع المالي كالتالي:

١. الرفع المالي الجيد: وهو الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة أكبر من تكلفة الاقتراض مما يترتب عليه ارتفاع العائد المصرفي.

٢. الرفع المالي المتوسط: وهو الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة مساوياً لتكلفة الاقتراض مما يترتب عليه عدم إحداث أي تغيير في العوائد وبقاء معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كما هي دون تغيير.

٣. الرفع المالي العكسي: وهو الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة أقل من تكلفة الاقتراض مما يترتب عليه انخفاض معدل العائد على الأصول وانخفاض معدل العائد على حقوق الملكية. (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٦٧/٦٨)

### ثانياً: عوامل البيئة الخارجية:

تشمل عوامل البيئة الخارجية المتغيرات التي لا تتعلق بممارسات إدارة المصرف بل هي خارجة عن سيطرة الإدارة، وتمثل عوامل غير مباشرة ترتبط بالبيئة المحيطة ولكن لها تأثير كبير على تشغيل وأداء المصارف.

أبرز هذه العوامل ما يلي:

#### ١- الضرائب:

تمارس الضرائب تأثيرها على الربحية لأنها تؤثر على القدرة التنافسية لمختلف الأدوات والاستثمارات في السوق المالية، فعلى سبيل المثال فرض ضرائب على الدخل من الفوائد مع تطبيق إعفاء ضريبي على الأرباح الرأسمالية يعدل الطلب على الودائع ويجعلها أقل جاذبية من الاستثمار في الأوراق المالية.

كما تؤثر الضرائب على السياسة الاستثمارية للمصرف حيث تعمل المصارف بشكل عام على ضبط قراراتها وتعديل سياساتها بالشكل الذي يضمن لها التقليل من الضرائب الواجب دفعها فضلاً عن محاولة الاستفادة من تواجد أي ثغرات في قانون الضرائب، بصورة أخرى فإن المجالات الرئيسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم بيئة الأعمال وإمكانية تحقيق الربح في المصارف هو في الطريقة التي تتبعها السلطات المالية في فرض الضريبة على الأرباح وإيرادات الفوائد،

فالعديد من السلطات المالية تطبق الضرائب المباشرة على المعاملات المصرفية أو تحدد الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة. وبالتالي فإن زيادة مقدار الضريبة ينتج عنه تناقص مقدار الربح الصافي مالم تتمكن الإدارة من تمرير العبء الضريبي إلى العملاء عن طريق رفع الرسوم والعمولات وهوامش الفائدة. (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٦٩)

## ٢- التضخم:

التضخم هو عامل هام من عوامل الاقتصاد الكلي الذي قد يؤثر على الإيرادات المصرفية، ويعتمد تأثير التضخم على الربحية بصورة إيجابية أو سلبية من خلال القدرة على توقع مسار التضخم بصورة صحيحة، فمعدلات التضخم المتوقعة بصورة مسبقة تمكن المصرف من ضبط أسعار الفائدة بالوقت المناسب من أجل زيادة الإيرادات بصورة أكبر من التكاليف (الأثر الإيجابي)، حيث يتم زيادة أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية بأكثر من نقطة مئوية مقارنة مع الودائع بدلاً من ذلك، يؤدي التباطؤ في تعديل أسعار الفائدة من قبل المصارف إلى زيادة أسرع في تكاليف المصرف مقارنة مع الإيرادات وبالتالي إلى انخفاض الربحية (تأثير سلبي). (فخري، ٢٠١٦، صفحة ١٥٢/١٥٣)

## ٣- الناتج المحلي الإجمالي:

يستخدم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على حالة الدورة الاقتصادية، حيث تؤثر الاختلافات في الدورات الاقتصادية على العرض والطلب على التسهيلات الائتمانية والودائع، فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى وجود فرص مواتية للمصرف يمكن من خلالها تحقيق الربحية، لان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يحدث خلال فترة الازدهار الاقتصادي التي تتسم بزيادة الطلب على التسهيلات وتتنخفض مخاطر عدم السداد وتحسن قدرة المصرف على توليد

الأرباح، وتحدث الحالة المعاكسة عند انخفاض الناتج المحلي الإجمالي حيث يعتبر ذلك مؤشراً على وجود ظروف سوقية غير مواتية وتزداد حصة المصرف من التسهيلات المتعثرة وتتدهور الأرباح. (زعتز، ٢٠٠٦، صفحة ٩٥/٩٦)

#### ٤- المنافسة:

تعتبر المنافسة المصرفية عن الإجراءات التي تسعى من خلالها البنوك إلى التأقلم مع التطورات الدائمة على مستوى السوق من خلال المحافظة على العملاء الحاليين وجذب أكبر عدد ممكن من العملاء المرتقبين والاستجابة لطلباتهم المعقدة والمتغيرة باستمرار.

يظهر غياب السلوك التنافسي في حال تركيز السوق ووجود نوع من الاحتكار في السوق المصرفية، حيث يتاح للبنك فرصة ممارسة السلطة في تسعير المنتجات وتحقيق أرباح مجزية من خلال القدرة على فرض هوامش فائدة عليا عن طريق تحديد أسعار فائدة أعلى على القروض وأدنى على الودائع، و ذلك عكس ما هو عليه الحال عند التنوع والانتشار وتواجد العديد من الأطراف العاملة في مجال تقديم الخدمات المصرفية، ففي ظل وجود مناخ تنافسي يجد البنك نفسه مضطراً إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التشجيعية كتخفيض العمولات على الخدمات المصرفية وتقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة ورفع أسعار الفوائد على الودائع مقارنة مع غيرها من البنوك الأخرى فضلاً عما تتحمله البنوك من مصاريف إضافية ناتجة عن النشاط التسويقي، وبالتالي يصعب على البنوك في ظل المنافسة الشرسة والكفاح من أجل زيادة الحصة السوقية تحقيق عوائد مجزية على استثماراتها الأمر الذي يترك أثره على صافي الربح ومعدلات الربحية المتحققة. (فلاح، ٢٠١٨،

صفحة ٧٠)

## الفصل الثاني

### الدراسة التطبيقية لأثر المخاطر المالية والتشغيلية

### في ربحية المصارف السورية الخاصة

#### مقدمة:

يتناول هذا الفصل اختبار أثر المخاطر المالية والتشغيلية في ربحية المصارف السورية الخاصة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول يهدف إلى التعريف بعينة الدراسة، ويعطي لمحة عن المصارف عينة الدراسة ومتغيراتها، كما يتناول الأسلوب المستخدم في الدراسة، في حين عرض المبحث الثاني توصيف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

وبالتالي يتكون هذا الفصل من المبحثين:

**المبحث الأول: عينة الدراسة ومتغيراتها**

**المبحث الثاني: توصيف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات**



## المبحث الأول

### عينة الدراسة ومتغيراتها

#### أولاً: عينة الدراسة:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية العاملة في الجمهورية

العربية السورية والبالغ عددها أربعة عشر مصرفاً.

ويبين الجدول (١) معلومات عن المصارف المدروسة:

اسم البنك	تاريخ بدء العمل	رأس المال (ليرة سورية)	صافي الربح ٢٠١٣	صافي الربح ٢٠١٩	معدل نمو الأرباح
البنك العربي-سورية	٢٠٠٦/٠١/٠٢	٥,٠٥ مليار	1,114,453,925	194,821,524	-25.22%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٢٠٠٤/٠٦/٠٦	٥,٢٥ مليار	2,645,104	6,141,103,202	263.89%
بنك الأردن-سورية	٢٠٠٨/١١/٢٨	٣ مليار	-165,163,689	164,272,383	44480%
بنك الشرق	٢٠٠٩/٠٥/٠٣	٢,٧٥ مليار	559,738,212	1,830,070,154	21.83%
بنك بيلوس-سورية	٢٠٠٥/١٢/٠٥	٦,١٢ مليار	452,603,065	1,061,941,558	15.27%
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٢٠٠٤/٠١/٠٤	٨ مليار	1,979,270,514	2,698,993,688	5.31%
بنك سورية والخليج	٢٠٠٧/٠٦/١٣	١٠ مليار	-425,926,112	-519,325,826	3.36%
بنك سورية والمهجر	٢٠٠٤/٠١/٠٦	٧,٢ مليار	172,681,080	221,643,625	4.25%

%25.40	1,231,022,519	316,574,204	٥,٧٢٤ مليار	٢٠٠٥/٠٩/٢٨	بنك عوده سورية
%24.77-	1,570,198,760	8,659,699,755	١٥ مليار	٢٠٠٩/١١/١٥	بنك قطر الوطني-سورية
%13.51	424,759,856	198,583,277	٥,٢٥ مليار	٢٠٠٩/٠١/١٥	فرنسبنك-سورية
%16.43	6,566,567,762	2,635,463,622	٦ مليار	٢٠٠٧/٠٥/٢٣	بنك الشام
%5.08	3,178,078,935	2,360,128,496	١٠ مليار	٢٠١٠/٠٦/٠١	بنك البركة-سورية
%77.03	5,969,451,245	193,919,092	١٥ مليار	٢٠٠٧/٠٩/١٥	بنك سورية الدولي الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المواقع الرسمية للمصارف والبيانات المالية.

من الجدول أعلاه نجد:

- أن بنك قطر الوطني-سورية صاحب أعلى رأس مال من بين المصارف التقليدية الخاصة في سورية برأس مال قدره ١٥ مليار ليرة سورية، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية نجد أن بنك سورية الدولي الإسلامي صاحب أعلى رأس مال وقدره ١٥ مليار ليرة سورية.
- كما أن بنك الشرق صاحب أقل رأس مال بين المصارف برأس مال قدره ٢,٧٥ مليار ليرة سورية.
- ونجد أيضاً أن بنك بيمو السعودي الفرنسي أول مصرف تقليدي خاص بدأ العمل في سورية فيما بدأ بعده بنك سورية والمهجر.
- أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فقد بدأت العمل بعد صدور قرار السماح بعمل المصارف الإسلامية في سورية في ٢٠٠٧ حيث كان بنك الشام أول بنك إسلامي في سورية.

- كما يظهر الجدول صافي الربح للمصارف مجتمع وعينة الدراسة بداية فترة الدراسة ٢٠١٣ ونهاية فترة الدراسة ٢٠١٩ ومتوسط معدل النمو خلال فترة الدراسة، حيث نجد أن بنك الأردن-سورية صاحب أعلى معدل نمو خلال سنوات الدراسة وذلك بسبب خروجه من وضع الخسارة في بداية الفترة وتحقيقه صافي ربح قرابة ١٦٤ مليون ليرة سورية نهاية الفترة.
- بينما صاحب أقل معدل نمو للأرباح هو البنك العربي-سورية حيث انخفضت أرباحه سنوياً بمعدل (٢٥,٢٢%).
- يظهر لدينا أن بنك قطر الوطني-سورية حقق أعلى صافي ربح في ٢٠١٣ بصافي ربح ٨,٦٥٩ مليار ليرة سورية، أما بنك الشام الإسلامي حقق أعلى صافي ربح في ٢٠١٩ بمبلغ ٦,٥٦٦ مليار ليرة سورية.

### ثانياً: متغيرات الدراسة:

تنقسم المتغيرات بالبحث إلى متغيرات مستقلة متمثلة في المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية، وإلى متغير تابع متمثلة في الربحية المصرفية، وتعتمد هذه المتغيرات في قياسها على مجموعة من العلاقات والأدوات التي سيتم عرضها على النحو التالي:

### المتغيرات المستقلة:

#### • المخاطر المالية:

١- المخاطر الائتمانية NPL:

ويمكن قياس المخاطر الائتمانية من خلال العديد من النسب، وتم اختيار نسبة التعثر: التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في دراسة (فلاح، ٢٠١٨)

وبالتالي يمكن التعبير عن المخاطر الائتمانية بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التعثر} = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة}}{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}}$$

- وفي المصارف الإسلامية تقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة، ذمم البيوع المدينة المباشرة غير العاملة، وإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة يقابلها إجمالي ذمم البيوع المدينة المباشرة.

٢- مخاطر السيولة LIQ:

تم استخدام نسبة مخاطر السيولة كما في دراسة (وهدان، ٢٠١٧)

يمكن التعبير عن مخاطر السيولة بالعلاقة التالية:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي ولدى المصارف}}{\text{إجمالي الودائع (ودائع مصارف + وودائع زبائن)}}$$

• المخاطر التشغيلية OPR:

تم استخدام نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول كمؤشر لقياس المخاطر التشغيلية كما

في دراسات (Zadebagher، ٢٠١٦) (فلاح، ٢٠١٨)

يمكن التعبير عن المخاطر التشغيلية بالعلاقة التالية:

$$\text{المخاطر التشغيلية} = \frac{\text{المصاريف التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتتمثل المصاريف التشغيلية في:

- نفقات الموظفين.
- استهلاكات موجودات ثابتة.
- مخصص تدني الخسائر الائتمانية.
- مخصصات متنوعة.
- خسائر أخرى.
- مصاريف تشغيلية أخرى.

### المتغير التابع:

في هذه الدراسة تم اختيار معدل العائد على الأصول ROA كمتغير تابع يمثل الربحية المصرفية

كما في جميع الدراسات السابقة التي تم عرضها سابقاً.

يمكن التعبير عن الربحية المصرفية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول ROA} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- تم استبعاد أرباح/خسائر القطع البنوي غير المحقق من صافي الربح.

## ثالثاً: الأسلوب المستخدم:

يهدف تحليل البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة قام الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews10، كما تم استخدام أسلوب Panel Data للتحليل الإحصائي، وسيتم استخدام الاختبارات التالية:

### ١- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدا، فإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة في قيمتها الأصلية يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر وهي بذلك لا تحمل جذر وحدة، أما إذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى، وإذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفرق الثاني فإن السلسلة تكون متكاملة من الرتبة الثانية. (فلاح، ٢٠١٨، صفحة ٩٢)

وسيتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها عن طريق استخدام اختبار Dicky Fuller وهو من أشهر الاختبارات المطبقة في إطار السلاسل الزمنية.

تنص فرضية العدم ( $H_0$ ) في Dicky Fuller على وجود جذر وحدة أي السلسلة غير مستقرة.

### ٢- اختبار (Hausman Test):

هناك العديد من الاختبارات التي تظهر أي النماذج الأكثر ملاءمة لاختبار الفرضيات، وتم اختيار اختبار (Hausman Test) كما في الدراسات السابقة، لمعرفة أي النماذج أكثر ملاءمة للدراسة

بين نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model) ونموذج التأثيرات الثابتة Fixed (effects model).

## المبحث الثاني

### توصيف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

أولاً: توصيف متغيرات الدراسة:

#### الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد جمع البيانات من القوائم والتقارير المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة من العام 2013 وحتى عام 2019 تم تفرغ البيانات بواسطة برنامج Excel على برنامج Eviews 10 وذلك تمهيداً لتحليلها، حيث بلغ عدد المشاهدات (٩٨) مشاهدة لجميع متغيرات الدراسة.

الجدول (٢): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة:

OPR	LIQ	NPL	ROA	
0.036814	0.854614	0.359404	-0.008691	المتوسط الحسابي Mean
0.138167	1.849840	0.868186	0.088003	أكبر قيمة Maximum
0.010404	0.344444	0.030090	-0.100912	أصغر قيمة Minimum
0.026840	0.307090	0.200606	0.031821	الانحراف المعياري Std. Dev.
1.618605	1.083325	0.572197	-0.866202	الالتواء Skewness
5.191980	4.288862	2.694651	4.268505	التفرطح Kurtosis

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- معدل العائد على الأصول (ROA):

يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (-0.08%) حيث يظهر وسطياً بأن المصارف تحقق خسائر على مدى السنوات المدروسة.

كما بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول قيمة (3.18%) وهي أكبر من المتوسط وهو دليل على وجود مخاطر عالية في تقلب معدل العائد على الأصول. في حين تراوحت قيم معدل العائد على الأصول بين أعلى قيمة بنسبة (8.80%) كان بنك بيبيلوس-سورية قد حققها في عام 2017 بالمقابل بلغت أقل قيمة (-10.09%) كان بنك الأردن-سورية قد حققها في عام 2013.

بينما قيمة معامل الالتواء (-0.866) وبالتالي منحني هذا المتغير ملتوي نحو اليسار، كما ظهرت قيمة معامل التفرطح (4.268) وهي أكبر من 3 مما يدل إلى أن منحني التوزيع مذبذب.

#### • المخاطر الائتمانية NPL:

يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي للمخاطر الائتمانية (35.94%) حيث يظهر وسطياً بأن المصارف لديها (35.94%) قروض غير منتجة من إجمالي القروض على مدى السنوات المدروسة. كما بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط الحسابي للمخاطر الائتمانية قيمة (20.06%) وهي أصغر من المتوسط وهو دليل على عدم وجود مخاطر عالية في تقلب المخاطر الائتمانية للمصارف.

في حين تراوحت قيم المخاطر الائتمانية بين أعلى قيمة بنسبة (86.81%) كان البنك العربي سورية قد حققها في عام 2019 بالمقابل بلغت أقل قيمة للمخاطر الائتمانية (3.00%) كان بنك الشام قد حققها في عام 2018.



بينما قيمة معامل الالتواء (0.572) وبالتالي منحني هذا المتغير ملتوي نحو اليمين، كما ظهرت قيمة معامل التفرطح (2.694) وهي أصغر من 3 مما يدل إلى أن منحني التوزيع مفطحاً.

#### • مخاطر السيولة LIQ:

يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لمخاطر السيولة (85.46%) حيث يظهر بأن المصارف وسطياً تحتفظ بسيولة قليلة نسبياً لأنها لا تغطي كامل الودائع لديها على مدى السنوات المدروسة. كما بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط الحسابي لمخاطر السيولة قيمة (30.70%) وهي أصغر من المتوسط وهو دليل على عدم وجود مخاطر عالية في تقلب مخاطر السيولة للمصارف.

في حين تراوحت قيم مخاطر السيولة بين أعلى قيمة بنسبة (184.9%) كان بنك سورية الدولي الإسلامي قد حققها في عام 2016 ويظهر أن بنك سورية الدولي الإسلامي يحتفظ بسيولة ممتازة ويخشى مخاطر السيولة، بالمقابل بلغت أقل قيمة لمخاطر السيولة (34.45%) كان البنك العربي سورية قد حققها في عام 2015 ويظهر أن البنك العربي يتمتع بصفة المخاطر بالسيولة.

قيمة معامل الالتواء (1.08) وبالتالي منحني هذا المتغير ملتوي نحو اليمين، كما ظهرت قيمة معامل التفرطح (4.28) وهي أكبر من 3 مما يدل إلى أن منحني التوزيع مدبب.

#### • المخاطر التشغيلية OPR:

يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي للمخاطر التشغيلية (3.68%) حيث يظهر بأن البنوك وسطياً مصاريفها التشغيلية قليلة نسبياً مقارنة بإجمالي الأصول على مدى السنوات المدروسة. كما بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط الحسابي للمخاطر التشغيلية قيمة (2.68%) وهي أصغر من المتوسط وهو دليل على عدم وجود مخاطر عالية في تقلب المخاطر التشغيلية للمصارف.

في حين تراوحت قيم المخاطر التشغيلية بين أعلى قيمة بنسبة (13.81%) كان بنك الأردن سورية قد حققها عام 2013 بالمقابل بلغت أقل قيمة للمخاطر التشغيلية (1.04%) كان بنك البركة- سورية قد حققها في عام 2018.

قيمة معامل الالتواء (1.61) وبالتالي منحى هذا المتغير ملتوي نحو اليمين، كما ظهرت قيمة معامل التفرطح (5.19) وهي أكبر من 3 مما يدل إلى أن منحى التوزيع مدبب.

## ثانياً: اختبار جذر الوحدة:

تطبيق اختبار ADF Fisher Unit Root Test (Dicky Fuller) على متغيرات الدراسة:

الجدول (٣): نتائج اختبار ADF Fisher Unit Root Test:

الاستقرار عند المستوى I(1)		الاستقرار عند المستوى I(0)		متغيرات الدراسة
Probability	Statistic	Probability	Statistic	
-	-	0.0010	56.9650	ROA
-	-	0.0041	51.7151	NPL
-	-	0.0086	48.8599	LIQ
-	-	0.0000	67.6609	OPR

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

أشارت نتائج الجدول (٣) إلى أن القيمة الاحتمالية لاختبار ADF Fisher (Dicky Fuller) Unit Root Test للمتغير (ROA) = Prob (ROA) = 0.0010 أي أصغر من مستوى المعنوية عند ١% لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر وحدة أي السلسلة الزمنية مستقرة أي أن المتغير التابع ROA مستقر عند جميع المستويات.

تظهر النتائج أيضاً للمتغيرات المستقلة (NPL) (LIQ) (OPR) أن Prob = (0.0041) و(0.0086) و(0.0000) على التوالي أي أصغر من مستوى المعنوية عند ١% لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر وحدة أي السلسلة الزمنية مستقرة أي أن المتغيرات المستقلة مستقرة عند جميع المستويات.

ثالثاً: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

- اختبار الفرضية التي تنص على أنه يوجد أثر معنوي للمخاطر المالية (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة) والمخاطر التشغيلية في ربحية المصارف السورية الخاصة، تم أولاً توظيف اختبار Hausman Test لاختيار النموذج الأفضل للتفسير (نموذج التأثير العشوائي أو نموذج التأثير الثابت) ومن ثم استخدام النموذج الأفضل لاختبار فرضية الدراسة.

١- اختبار (Hausman Test):

الجدول (٤): نتائج اختبار Hausman:

Prob.	Var(Diff.)	Random	Fixed	Variable
0.7423	0.000168	-0.029182	-0.033450	NPL
0.2037	0.000249	-0.001513	0.018531	LIQ
0.7296	0.001372	-0.919744	-0.932544	OPR
Effects Specification				
0.751377				R-squared

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10

تظهر نتائج الجدول أن Prob للمتغيرات المستقلة NPL و LIQ و OPR يساوي 0.7423 و 0.2037 و 0.7296 على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥% لذلك نقبل فرضية العدم القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model) هو الأنسب للتفسير.

إذا في ضوء النتيجة السابقة تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملاءمة لدراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية المصارف السورية الخاصة عند تطبيق معدل العائد على الأصول كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R-squared 0.751377 وهو ما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير حوالي 75% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ROA).

## ٢- اختبار فرضية الدراسة باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية Random

(effects model):

الجدول (٥): نتائج نموذج (Random effects model):

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0026	-3.094165	0.009431	-0.029182	NPL
0.8030	-0.250182	0.006049	-0.001513	LIQ
0.0000	-12.99912	0.070754	-0.919744	OPR
Weighted Statistics				
0.719947				R-squared

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10

يبين الجدول (٥) أن قيمة Prob لمتغيرات الدراسة أقل من ١% باستثناء مخاطر السيولة التي تبين أنها أكبر من ١٠%؛ تفسر هذه المتغيرات تقريباً ٧٢% من التغير في ربحية المصارف السورية الخاصة. بالتالي يوجد أثر سلبي لكل من مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية في ربحية المصارف السورية الخاصة، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما زادت مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الربحية.

## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج:

١- يوجد أثر سلبي لكل من المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية في ربحية المصارف السورية الخاصة.

٢- لا يوجد أثر معنوي لمخاطر السيولة في ربحية المصارف السورية الخاصة.

### ثانياً: التوصيات:

١- التركيز من قبل إدارة المصارف التقليدية والإسلامية على العملاء الذين تم منحهم تسهيلات ائتمانية وتحصيل مستحققاتهم حفاظاً على استقرارية المخاطر المالية ولتقادي انخفاض الربحية.

٢- محاولة تخفيض المخاطر التشغيلية من قبل إدارة المصارف التقليدية والإسلامية لزيادة ربحية المصارف.

## المراجع

### المراجع باللغة العربية:

#### الكتب:

- ١- قندوز، عبد الكريم. (٢٠١٨). *التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)*. لندن: E-Kutud Ltd.
- ١- الحسيني، فلاح حسن و د.مؤيد عبد الرحمن الدوري. (٢٠٠٦). *إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- ٢- جبر، هشام. (٢٠٠٨). *إدارة المصارف*. القاهرة، مصر: الشركة العربية المتحدة.
- ٣- رمضان، زياد، محفوظ، جودة. (٢٠٠٦). *الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك*. عمان: دار وائل للنشر.

#### الدراسات والمقالات:

- ١- بودور، أيوب (٢٠١٩). *تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية*. قالمه، الجزائر: جامعة ٨ ماي ١٩٤٥.
- ٢- أبو زعتر، باسل جبر حسن (٢٠٠٦). *العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين*. غزة: الجامعة الإسلامية.
- ٣- وهدان، نائر فتحي محمد (٢٠١٧). *أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي)*. عمان: جامعة الزرقاء.
- ٤- أمال، حجاج (٢٠١٣). *إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية*. أم البواقي: جامعة العربي بن مهدي.
- ٥- أمال، حجاج (٢٠١٣). *إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية (دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية)*. أم البواقي، الجزائر: جامعة العربي بن مهدي.
- ٦- جهاد، حفيان (٢٠١٢). *إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية*. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- ٧- فخري، سامر محمد (٢٠١٦). *مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية*. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية (No 2)، الصفحات ١٤٥-١٧٠.
- ٨- سعيد، عبد السلام لفتة (٢٠١٦). *المخاطر الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي Barclays و HSBC*. مجلة الإدارة والاقتصاد، ١٠٨، الصفحات ١٠٩-١٢٣.



- ٩- محمد، علي محمود (٢٠١٤). *سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)*. دمشق، سوريا: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- ١٠- قره فلاح، فاطمة (٢٠١٨). *أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا*. اللاذقية: جامعة تشرين.
- ١١- عمران، مجد (٢٠١٥). *أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية (نموذج مقترح)*. اللاذقية، سوريا: مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.
- ١٢- طقطق، معلا ، محمد جمال، سليمان، علي والي، رنا محمد (٢٠٢٠). *أثر التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة (دراسة حالة مصرف عوده سورية)*. مجلة جامعة حماة، ٤ (٣)، الصفحات ٢٣-٣٦.

## المواقع الإلكترونية:

- ١- *سوق دمشق للأوراق المالية*. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من موقع سوق دمشق للأوراق المالية: <http://www.dse.gov.sy>

## References:

- 1- Shetty, C. (2019). Impact of Financial Risks on the Profitability of Commercial Banks in India. *Shanlax International Journals, no1(vol7)*, 25 to 35.
- 2- Simon, S., Zahara, Z., & Abderaman, T. (2017). The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks – Evidence from Eritrea . *IISTE, No19*, p. 70 to76.
- 3- Zadebagher .(٢٠١٦). *The Relationship between Operational Risk and Profitability of the Banks Listed on Tehran Stock Exchange* . *International Research Journal of Applied and Basic Sciences* ،(No 7)Vol 9 p26to45.

- 4- Zhongming, T., Frimpong, S., & Guoping, D. (2019). Impact of Financial Risk Indicators on Banks' Financial Performance in Ghana. *No4(Vol9)*, 23 to 53.